الضرائب البيئية في الجزائر

حمران محمد (أ. م . أ)

ج/ جيجل

الملخص:

تعتبر الجباية البيئية من بين الروافد الهامة في منظومة المحافظة على البيئة، لذلك سعت الجزائر منذ سنة 1992 إلى البحث عن إجراءات مالية لمحاربة ظاهرة التلوث البيئي من خلال إصدار قوانين للجباية البيئية لوضع حد للأنشطة المساهمة في التلوث البيئي.

من هذا المنطلق، نهدف في هذه الدراسة إلى إبراز الجوانب الرئيسية للجباية البيئية في الجزائر كونها أداة من أدوات حماية البيئة، ووسيلة من وسائل تقليل الأضرار البيئية التي تحدثها المؤسسات، كمظهر من مظاهر تدخل الحكومة من أجل الحفاظ على البيئة عبر فرض مجموعة من الرسوم والضرائب البيئية، وانتهاج مبدأ "الملوث يدفع" في ظل التوازنات السوقية.

الكلمات المفتاحية: البيئة ; التلوث ; الضريبة البيئية ;

Abstract :

The ecological taxation is considered as a significant tributary in the environmental conservation system. For this reason, since 1992, Algeria sought to find financial measures to fight against pollution. It issued ecological taxation laws aiming at reducing polluting activities. From this point of view, we intend through this study to highlight the main aspects of ecological taxation in Algeria, as being a tool for environmental protection, and an instrument for reducing environmental damages caused by businesses, by applying a series of environmental taxes and the adoption of the principle of "polluter pays" as a kind of state environmental intervention in the market equilibrium.

Key words :

Environment ; Pollution ; Ecological Taxation;

المقدمة:

يشهد العالم كثيرا من الكوارث البيئية من احتباس حراري، أمطار حمضية، اتساع في ثقب طبقة الأوزون، ذوبان القطبين الجليديين، اختلال في التوازن الطبيعي وعجز النظام البيئي على تجديد نفسه، فهي مشاكل بيئية ذات بعد عالمي لا تخص حيزا جغرافيا محددًا أو شعبا بذاته. أغلب هذه الكوارث ناتجة عن الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، وأصبح بذلك التدهور البيئي يتسارع ويشكل خطرا على الحياة البشرية لذا أصبح من الضروري إيجاد نظم إدارة بيئية موحدة على المستوى الدولي تهدف إلى تحقيق جودة البيئة وحمايتها من الإنسان بعد أن كان هذا الأخير ولوقت غير بعيد يعمل من أجل حماية نفسه منها.

و إن كان التدهور البيئي من سيئات القرن الماضي، فإن الاهتمام بشؤون البيئة يعد إحدى أهم حسنات هذا القرن، حيث شهدت العقود الأخيرة منه اهتماما دوليا واضحا بالبيئة و المشكلات المرتبطة بها، و كانت الانطلاقة الحقيقية من خلال مؤتمر "ستوكهولم" بالسويد عام 1972، ثم مؤتمر "ريو دي جانيرو" بالبرازيل عام 1992، إذ يعد هذا الأخير نقطة تحول حقيقية في مسار البحث الدائم عن تحقيق جودة بيئية تضمن استمرار الحياة البشرية. وحتى البلدان النامية مثل الهند والصين، التي احتفظت في وقت سابق بموقف عدم التقليل من الانبعاثات، وافقت مؤخرا على القيام بذلك طوعا. فالصين في عام 2009 قررت الحد من انبعاثات الكربون بنسبة 40-45% بحلول عام 2020 مقارنة بمستويات عام 2005. وتبعتها أيضا الهند في عام 2010 في قمة كانكون بخفض انبعاثات الكربون بنسبة 20-25% بحلول عام 2020 مقارنة بمستويات عام 2005⁽¹⁾.

وكما هو معلوم فإنهيطنغى على الواقع الصناعي العربي أنماط إنتاج غير منسجمة بيئياً، وهو عامل كاف لإخراجهم من السوق التنافسية العالمية، إن لم يوجهوا جهودهم واهتمامهم للاعتبارات البيئية كإستراتيجية مرافقة وهذا أساس بقائهم في سباق المنافسة مع نظرائهم الذين يعتبرون القيود البيئية شرط نجاح الجدوى الاقتصادية لأي مشروع استثماري.

ولما كانت الجباية البيئية أحد الروافد الهامة في منظومة الاهتمام والمحافظة على البيئة بتعزيز عمليات الإذعان للقوانين والنظم البيئية بات لزاما على السلطات العمومية الجزائرية من ردة فعل رشيدة فأسرت منذ الوهلة الأولى إلى التدرج في تشجيع جباية خاصة بالبيئة فخصت لها عنوان أطلقت عليه اسم "الملوث يدفع"، لكن لا يجب النظر إلى الضريبة البيئية من منظار العقاب، ولكن بالعكس من باب التحفيز الممنهج والقادر على الدفع قدما بسياسات مسير المؤسسة لإدراج البعد البيئي ضمن رسالة وأهداف هذه المؤسسة. لهذا جاء هذا البحث كمحاولة لطرّح إطار علمي لتناول قضية الجباية البيئية ودورها في حماية البيئة وذلكم خلال السؤال المحوري التالي: كيف يمكن أن تشكل الضرائب البيئية أداة لحماية البيئة؟

وسعياً منا للإلمام بعناصر هذا الاجتهاد العلمي، قسمنا بحثنا إلى محورين على النحو التالي:

- I- التنظيم الفني للضريبة البيئية
- II- الضريبة البيئية في السياسة البيئية الجزائرية

I- التنظيم الفني للضريبة البيئية:

تولي السلطات العمومية اهتماما كبيرا بحماية البيئة وتطرح عدة سبل من شأنها الحد من تدهورها وضمان تنمية مستدامة من خلال وضع أدوات اقتصادية كالجباية البيئية بمختلف أنواعها: الضريبة على الطاقة، على النقل، وعلى التلوث والموارد⁽²⁾.

1-1-تعريف الضريبة البيئية:

لقد عُرفت الضريبة البيئية لأول مرة من خلال الاقتصادي " Pigou (1877/1959) (Cecil Arthur) الذي كان يعمل بروفيسور في الاقتصاد السياسي بجامعة كامبريدج في الفترة ما بين 1908 و 1944، وفي كتابه اقتصاديات الرفاه (نشر في عام 1920) اقترح فرض ضريبة كوسيلة مناسبة لمكافحة التلوث⁽³⁾.

وتعرف الضريبة البيئية على أنها نوع من الأدوات الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية. وهي مصممة لاستيعاب التكاليف البيئية وتوفير حوافز اقتصادية للأشخاص والشركات لتعزيز الأنشطة المستدامة بيئيا. بحيث أن إسقاط وصف البيئية على الجباية في حالة ما إذا كانت وعلاؤها أو ما ينوب عنه عبارة عن وحدة طبيعية. وهكذا يمكن القول أن الضريبة البيئية هي تلك الضريبة التي يكون لها تأثيرا مرغوبا على البيئة.

كما أن الإتحاد الأوروبي وفي إحدى نشراته الإعلامية يؤكد على أن الاقتطاع الجبائي يعتبر بيئيا إذا كان الوعاء الخاضع لهذا الاقتطاع له آثار سلبية على البيئة، كما أن إيرادات هذا الاقتطاع توجه مباشرة إلى موازنة الدولة أو يتم تخصيصها لوجهات محددة. وحسب نفس النشرة الإعلامية فإن هناك نوعين من اقتطاعات الجباية البيئية (prélèvements environnementaux) كما يلي:⁽⁴⁾

- تلك التي تمس انبعاث الملوثات، رسوم على تلويث المياه، على الإنبعاثات الرنانة (sonore) في مجال الطيران.

- تلك التي تمس المواد (الرسوم على المبيدات، البنزين...).

ومن أمثلة الضرائب البيئية التي تفرض على وحدات مادية لديها تأثير سلبي على البيئة: الضرائب على استخدام الوقود الأحفوري، الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة التي تحتوي على الطاقة المضررة بالبيئة، الضرائب على

استخراج المعادن، والطاقة، ومنتجات الغابات، والضرائب المتعلقة بعملية التخلص من النفايات⁽⁵⁾.

1-2- المكلف بالضريبة البيئية (مبدأ الملوث يدفع):

لقد تطرقت أهم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية على موضوع من يتحمل أعباء حدوث التلوث، ووفق الأصل العام وما تمليه العدالة الاجتماعية أن "من يتحمل عبء التلوث البيئي هو متسبب في إحداثه (أي الملوث) والذي تم صياغته في المبدأ الشهير الملوث يدفع principle of Polluter-Pays الذي طرح لأول مرة طرحت سنة 1972 من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولا يعدو أن يكون هذا المبدأ تطبيقاً للمبدأ المعروف بالغرم بالغرم، ويعني هذا المبدأ "أن الملوث يجب أن يتحمل التكاليف المتعلقة بإجراءات منع ومراقبة وتنظيف البيئة التي تقررها السلطات العامة" ويمكن تعريفه على أن النفقات التي تفرضها الوقاية من التلوث و محاربتة (هذه المتطلبات تحددتها السلطات العمومية من أجل أن تكون البيئة في وضع مقبول) يتحملها الملوثون. للإشارة فإن مداخل الضرائب البيئية تسمح بتكوين صندوق خاص للتنمية المستدامة والذي يضمن للحكومات مداخل بيئية، لا تستخدم فقط لتسديد مصاريف التسيير والإشراف، والتنفيذ القهري⁽⁶⁾.

وقد تطرق المشرع الجزائري إلى مبدأ الملوث الدافع في القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنه " يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليل منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية"⁽⁷⁾.

كما تم تكريس هذا المبدأ ضمن المبدأ 16 من إعلان " RiodeJaneiro " لسنة 1992⁽⁸⁾.

1-3- مبادئ تطبيق الضريبة البيئية:

الضرائب البيئية تشكل أداة هامة للسياسة البيئية ولها فائدتين رئيسيتين. أولاً تعمل على تحفيز المواقف المؤيدة للبيئية في وسط الأسر والكيانات الاقتصادية وثانياً توفر المال الذي يمكن من تحسين البيئة⁽⁹⁾، أما تطبيق الضريبة البيئية فيقوم على خمسة مبادئ رئيسية وهي⁽¹⁰⁾:

- 1- أنها تكفل تضمين تكاليف الأضرار البيئية في أسعار السلع والخدمات أو الأنشطة التي تؤدي إليها.
- 2- تخلق حوافز للمنتجين والمستهلكين للتحويل من السلوكيات البيئية الضارة، وذلك بتخفيف الأضرار.
- 3- ولأن كل منتج يواجه الحافز نفسه، فإنهم يتصرفون على نحو يؤدي إلى تعادل التكلفة الحدية لتحسين البيئة عبر القاعدة الضريبية، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق تحسن في مستوى جودة البيئة بأقل تكلفة.
- 4- أنها سوف تكون بمثابة حافز للمنتجين على تشجيع الابتكارات لأنظمة وتقنيات حماية البيئة، ومكافحة التلوث حتى في الأجل القصير.
- 5- وأخيرا فإن تطبيقها يؤدي إلى زيادة العائدات التي يمكن استخدامها لتحقيق أغراض متنوعة مثل: تمويل برامج تحسين البيئة أو تقديم المنح والحوافز التي تساعد على تحقيق هذا الهدف.

4-1- وعاء الضريبة البيئية:

وعاء الضريبة هو المادة التي تفرض عليها الضريبة أو الموضوع الذي يخضع لها وعلى عكس الضرائب الأخرى فإن وعاء الضريبة البيئية لا يتحدد بقيمة نقدية، ولكن بوحدات مادية مثل حجم المخلفات التي تصرف في المسطحات المائية، أو كمية الملوثات التي تطلق في الهواء، إلا أنه يقابل هذا الاتجاه الذي يضيق بصورة واضحة من نطاق الضرائب البيئية، اتجاه آخر يوسع من نطاق تطبيقها فلا يتم استهداف ضريبي النشاط مباشرة ولكن يستهدف من خلال مدخلاته أو مخرجاته والتي يتم قياسها بسهولة كبيرة، فعلى سبيل المثال، قد تكون إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون صعبة التقدير، ولكن تحديد كمية الوقود المستخدم هو شيء ممكن. وبالتالي فضريبة على الوقود سوف تقلل من استخدامه وتخفيض الإنبعاثات لغاز ثاني أكسيد الكربون⁽¹¹⁾. وعلى هذا يصعب وصف الضريبة البيئية على عدد من الضرائب التي يكون محلها غير مشتمل على الملوثات والمواد الضارة بصورة مباشرة مثل: الضريبة على بعض المدخلات أو الضريبة على المنتجات النهائية ما دامت تحقق أهدافا أساسية

لحماية البيئة، وذلك بالإضافة للضرائب التي تفرض بصورة مباشرة على الملوثات والمخلفات، ونظرا لصعوبة قياس وتقدير الانبعاثات والتدفقات والمخلفات بصورة دقيقة، تلجأ عادة الأنظمة الضريبية المقارنة إلى ترجمة هذه الملوثات في شكل معادلات وجداول تحسب على أساس أهمية المخاطر الناتجة عن كل نوع من أنواع هذه الملوثات، على أن يتم توضيح وبيان مقدار الضريبة المخصص لكل وحدة معينة من وحدات القياس.

5-1- تحديد سعر الضريبة البيئية:

يقصد بسعر الضريبة بوجه عام المبلغ المالي الذي يجب على الممول أن يدفعه عن كل وحدة من موضوع الضريبة، أو هو النسبة المئوية التي يتم بها تجديد مقدار الضريبة، ومن أهم الأشكال التي يتخذها سعر الضريبة السعر الثابت (النسبي) وفي هذه الحالة فإن السعر يبقى ثابتا بصرف النظر عن التغيرات التي تحدث في وعاء الضريبة ويتميز هذا الأسلوب بالسهولة والبساطة لكل من الممول والإدارة الضريبية، كما يمكن أن يتخذ سعر الضريبة الشكل التصاعدي حيث يتصاعد مع تزايد الوعاء الخاضع لها ويتميز أسلوب التصاعد بأنه يتماشى مع مبدأ العدالة، ويعد هذا الأسلوب الأنسب في التطبيق في حالة الضرائب البيئية.

II- الضريبة البيئية في السياسة البيئية الجزائرية:

لقد أدرجت الجزائر حماية البيئة كمطلب أساسي للسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تقتضي تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على إطار معيشة السكان. وبالتالي سعت إلى صياغة أهم التشريعات التي تساهم في حماية البيئة من أشكال التلوث، ومن ضمن ذلك التشريعات الجبائية البيئية التي أصبحت من ضمن عناصر مدونة إيرادات الميزانية العامة في الجزائر، والمتمثلة في الرسوم والغرامات والإتاوات الردعية المفروضة على المتسببين في إحداث التلوث بكل أشكاله(سواء كانوا أفراد أو مؤسسات) بغرض تأهيلهم لاحترام

البيئة من أشكال التلوث، ولقد عرف إصدار التشريعات الضريبية المتعلقة بحماية البيئة تأخرا حتى مجيء الإصلاح الضريبي سنة 1992، ثم تلتها بعد ذلك قوانين ونصوص تنظيمية أخرى شملت مجموعة من الضرائب البيئية.

II - 1- الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة (TAPD)

يطبق هذا الرسم على النشاطات المرفقة بالمرسوم التنفيذي رقم 98-339 المؤرخ في 03.11.1998⁽¹²⁾. وتنقسم النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة إلى قسمين:

-النشاطات الخاضعة إلى تصريح مسبق من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي المؤهل إقليميا قبل دخولها في الخدمة.

- النشاطات الخاضعة إلى رخصة مسبقة سواء من طرف الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي المؤهل إقليميا أو من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي المؤهل إقليميا.

-يحدد المبلغ الوحدوي للرسم على النحو التالي⁽¹³⁾:

الجدول رقم (1): المبلغ الوحدوي للرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة

النشاطات الخاضعة المبالغ (دج)	أقل منعاملين	عاملين أو أكثر
التصريح	2 000	9 000
رخصة من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي	3 000	20 000
رخصة من طرف الوالي	18 000	90 000
رخصة من طرف الوزير المكلف بالبيئة	24 000	120 000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على أحكام المادة 54 المتضمن قانون المالية لسنة 2000 .

يحدد مبلغ هذا الرسم بضرب المبالغ أعلاه في معامل مضاعف مركب من 1 إلى 10 حسب طبيعة وأهمية النشاط ونوع و كمية الفضلات الناتجة عن النشاط الممارس. إن توزيع المعاملات يتبع القواعد التي جاءت بها المواد 4، و5 و6 من المرسوم التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ في 20-10-2009⁽¹⁴⁾، (انظر الجدول 2).

يوزع ناتج هذا الرسم إجمالاً على الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

الجدول رقم (02): مبلغ الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة

البيان	المعايير	المعامل أو المضاعف
طبيعة النشاط وأهمية	التصريح	1
	رخصة من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي	2
	رخصة من طرف الوالي	3
	رخصة من طرف الوزير المكلف بالبيئة	4
نوع النفايات	خطيرة على البيئة مهيجة أكالة	1
	قابلة للانفجار ملهبة قابلة للاشتعال	2
	ضارة، سامة، محدثة للسرطان، معدية	3
كمية النفايات	تفوق 100 وأقل أو تساوي 1000 طن/سنة	2
	تفوق 1000 وأقل أو تساوي 5000 طن/سنة	2,5
	تفوق 5000 طن/سنة	3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على أحكام المواد 4 و5 و6 من المرسوم التنفيذي رقم 2009-336.

II-2- الرسوم المتعلقة بتلوث المناخ

II-2-1- الرسم على المنتجات البترولية

يطبق هذا الرسم على المنتجات البترولية أو المشابهة المستوردة أو المحصلة في الجزائر، وبشكل كبير في المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية، وحسب المعدلات الآتية⁽¹⁵⁾:

الجدول رقم (03): الرسم على المنتجات البترولية

رقم التعريفية الجمركية	تعيين المنتجات	المبلغ (دج / هكتولتر)
Ex.27-10	البنزين الممتاز	600,00
Ex.27-10	البنزين العادي	500,00
Ex.27-10	البنزين بدون رصاص	600,00
Ex.27-10	المازوت	100,00
Ex.27-11	غاز البترول المميع	1,00

المصدر: المادة 28 مكرر من قانون الرسوم على رقم الأعمال 2016.

نفس القواعد العامة للرسم على القيمة المضافة المتعلقة بالوعاء، الدفع، التحصيل والمنازعات تطبق في حالة المنتجات البترولية .

- ناتج هذا الرسم يوزع إجماليا على ميزانية الدولة.

II-2-2- الرسم على الوقود:

يخص الرسم على الوقود: البنزين الممتاز/العادي بالرصاص والمازوت.

قيمة هذا الرسم هي محددة كالتالي⁽¹⁶⁾:

البنزين الممتاز/العادي بالرصاص	0,1 دج/لتر
المازوت	0,3 دج/لتر

يقنطع هذا الرسم ويحصل بنفس طريقة الرسم على المنتجات البترولية، ويتم توزيع العوائد حسب الصيغة التالية:

-50% لحساب التخصيص الخاص رقم 100-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة".
- 50% لحساب التخصيص الخاص رقم 065-30 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث".

II-2-3- الرسم على الأطر المطاطية الجديدة أو المستوردة و/أو المصنعة محليا

يطبق هذا الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة و/أو المصنعة محليا، وقد تم تأسيسه بموجب المادة 60 من قانون المالية لسنة 2006⁽¹⁷⁾.

وحدد على النحو التالي:

10 دج على كل إطار مخصص للسيارات الثقيلة ،

5 دج على كل إطار مخصص للسيارات الخفيفة،

تخصص مداخل هذا الرسم كما يأتي:

10% لصالح الصندوق الوطني للتراث الثقافي،

40% لصالح البلديات،

50% لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

II-2-4- الرسم على الزيوت وتحضير الشحوم:

يطبق هذا الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو المصنعة داخل التراب الوطني والتي ينجم عن استعمالها زيوت مستعملة.

حدد هذا الرسم ب 12500 دج للطن الواحد (18).

تخصص مداخل هذا الرسم كما يلي :

- 50% لصالح البلديات،

-50% لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

II-2-5- رسم خاص على الأكياس البلاستيكية:

أسس رسم خاص على الأكياس البلاستيكية سواء كانت مستوردة أو مصنوعة محليا بموجب المادة 53 من قانون المالية لسنة 2004.

قيمة الرسم هو 10,5 للكيلوغرام الواحد وتخصص لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

II-3- رسم تشجيع عدم تخزين النفايات:

تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 203 و 204 من قانون المالية لسنة 2002.

II-3-1- عدم تخزين النفايات الصناعية:

حددت قيمة الرسم على عدم التخزين ب 10500 دج عن كل طن مخزون من النفايات الصناعية الخاصة و/الخطيرة.

وتخصص عائدات هذا الرسم كما يأتي:

- 25% لفائدة البلديات

- 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

II-3-2- عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية:

السعر المرجعي للرسم هو 24000 دج/الطن. ويضبط الوزن وفقا لقدرات وأنواع العلاج المتبع في كل مؤسسة إستشفائية أو بواسطة القياس المباشر (19).

وتخصص عائدات هذا الرسم كما يأتي:

- 25% لفائدة البلديات.

- 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

II-4- الرسوم التكميلية:

تم إنشاء رسمين تكميليين: الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي والرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي وكلا الرسمين يعتمدان على الكميات المنبعثة وعبء التلوث الناجم عن النشاط الذي تجاوز حدود قيم محددة (20).

تحديد الرسمين يتم بالرجوع إلى المعامل السنوي المحدد عن طريق التنظيمات القانونية (انظر الجدول 01) والمعامل المضاعف المركب من 1 إلى 5 حسب معدل تجاوز القيم المحددة .

- وتخصص عائدات هذا الرسم كما يلي :

II-4-1- الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي:

- 50% لفائدة البلديات.

- 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

II-4-2- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي:

- 50% لفائدة البلديات.

- 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

II-5- رسم رفع القمامات المنزلية:

هو رسم سنوي خاص برفع القمامات المنزلية ويطبق على كل الملكيات المبنية باسم المالك اوالمنتفع .في حالة الإيجار، الرسم يتحمله المستأجر لكن المالك أيضا يكلف بدفع الرسم بصفة تضامنية في بعض الحالات (21).

يحدد مبلغ الرسم كما يلي :

- ما بين 500 دج و 1000 دج على كل محل سكني،

- ما بين 1000 دج و 10 000 دج على كل محل سكني ذي استعمال مهني،
تجاري أو حرفي أو ما شابهه،

- ما بين 5000 دج و 20 000 دج على كل أرض مهياة للتخميم والمقطورات،

- ما بين 10000 دج و 100.000 دج على كل محل سكني ذي استعمال
صناعي، تجاري أو حرفي أو ما شابهه ينتج كميات من النفايات تفوق
الأصناف المذكورة أعلاه.

- تحدد الرسوم المطبقة في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بناء على مداولة المجلس الشعبي وبعد استطلاع رأي السلطة الوصية.
- يتم تعويض البلديات التي تمارس عملية الفرز في حدود 15% من مبلغ الرسم المطبق على رفع القمامات المنزلية كما جاء أعلاه بالنسبة لكل منزل يقوم بتسليم قمامات التسميد و/أو القابلة للاسترجاع لمنشأة المعالجة.

الخاتمة:

شهدت العقود الأخيرة اهتماما واضحا بقضايا البيئة، بعد أن أدركت دول العالم خطورة الوضع البيئي من انتشار للتلوث، وهدر للموارد الطبيعية بشكل أرهق قوى النظام البيئي وجعله غير قادر على التجديد الذاتي، لذا اتجهت الجهود نحو ضرورة إيجاد لغة عالمية مشتركة للإدارة البيئية تلتزم بها الدول الصناعية والنامية على حد سواء وعلى ضوء دراستنا هذه توصلنا إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة:

- 1- قامت فلسفة الضرائب البيئية في الجزائر على مبدأ 'الملوث يدفع' pollueurpayeur، كمظهر من مظاهر تدخل الدولة قصد تحقيق توازن السوق، أي وجوب المسؤول عن التلوث دفع مبالغ مالية من أجل مواجهة الخسائر التي يحدثها نشاطه الاقتصادي.
- 2- إن استخدام الضرائب البيئية له دور فعال في تخفيض درجة التلوث، لكن الجزائر تجهل الأثر الاقتصادي والبيئي لهذه الضرائب، عكس الدول المتقدمة التي لها القدرة على الضغط على المؤسسات وقياس أثر تخفيض التلوث.
- 3- يعتبر نظام الضريبة البيئية في الجزائر وسيلة من وسائل مواجهة التلوث البيئي والحد منه بأسلوب اقتصادي، وعليه فالهدف من هذا النوع من الضرائب هو مكافحة التلوث، وليس التحصيل الجبائي في حد ذاته.
- 4- تعتبر الضريبة البيئية في الجزائر وسيلة رادعة للملوثين، كونها عقوبة مالية ضد التلوث، وتستغل مواردها في محو آثار التلوث البيئي كالقيام بتمويل "الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث".
- 5- لا يتم استهداف النشاط ضريبيا مباشرة ولكن يستهدف من خلال مدخلاته أو مخرجاته والتي يتم قياسها بسهولة كبيرة مثلا قياس كمية الوقود المستخدم في عملية الإنتاج.

التوصيات:

و عليها فإننا نوصي في نهاية هذا المقال بما يلي:

- 1- إن كانت العقوبة المالية تطبق ضد ملوثي البيئة، فلا بد بالمقابل من ضرورة التشجيع على الحفاظ عليها وذلك بتقديم إعفاءات ضريبية.
- 2- إلزام المشروعات الجديدة بعمل دراسة جدوى للبيئة بجانب الجدوى الاقتصادية للمشروع قبل بداية ممارسة النشاط .
- 3- إنشاء جهاز وطني لرقابة شؤون البيئة من خلال التنسيق بين وزارتي المياه والبيئة ووزارة المالية، وأن يكون الجهاز المذكور هو المعني بتحديد الفئات الملوثة المطلوبة إخضاعها للضريبة البيئية.
- 4- كبدل لفرض ضرائب بيئية، تقدم إعفاءات ضريبية للسلع الغير ضارة بيئيا. فيمكن على سبيل المثال، إعفاء من ضريبة القيمة المضافة الأجهزة المقتصدة للطاقة أو تخفيض الضريبة على أرباح المؤسسات المعاد استثمارها في مجالات الطاقة المتجددة.

الهوامش:

1- RajatVerma (2016),"Ecotaxes : a comparative study of India and China",workingpaper 353, The Institute for Social and Economic Change. India.

2- Eurostat (2012), Taxation trends in the European Union, Data for the EU Member States, Iceland and Norway, Fiscalitéet union douanière, CE. Belgique.

3- دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، مواد تدريبية، برنامج التنمية الريفية المستدامة، مركز السياسات الزراعية، دمشق، كانون الأول 2003، ص129.

4- سالم رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص130.

5 - Sven Van Kerckhoven, Emilie Bécault and Axel Marx(2015), " Ecological tax reform initiatives in Africa", International Journal of Green Economics, 9, 1, pp.58-76.

6- Min Niu, Liangliang He and Jie Jiang (2008), Study on the shortage and reconstruction of Chinese Ecological Tax system, Journal of Sustainable Development, Vol. 1, No. 2, pp. 86 – 90.

6- القانون 10/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المادة 3، الفقرة 7.

7- 8- نواز عبد الرحمن الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الأولى ، دار المناهج، الأردن، 2005، ص109.

9- Piotr P. Malecki (2015), "Ecological Fees and Taxes in Poland and the New Eurostat Interpretation".Argumenta OeconomicaCracoviensia, n° 12/2015, pp85-101.

10-Paul Ekins, (1999)," Europeanenvironmental taxes and charges: recentexperience, issues and trends", EcologicalEconomics, 31, pp 39-62.

11- Spratt Stephen (2013).Environmental Taxation and Development : A Scoping Study. IDS WorkingPapers (Brighton), September 2013, n° 433, pp1-52.

12-مرسوم تنفيذي رقم 339-98 مؤرخ في 3-11-1998 يضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها.

13-تنظيمات المادة 54 من القانون 11-99 المؤرخ في 23-12-1999 المتعلقة بقانون المالية لسنة 2000 .

14-مرسوم تنفيذي رقم 336-09 مؤرخ في 20-10-2009 يتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة.

15-المادة28مكرر من قانون المالية 2016 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 72والمؤرخة في 30-12-2015.

16- النشرة الشهرية للمديرية العامة للضرائب رقم31، "من أجل جباية بيئية محفزة" 2008.

17-نفس المصدر السابق.

18- المادة 61 من قانون المالية 2006 الصادر في الجريدة الرسمية رقم85 والمؤرخة في 31-05-2005.

19 - المادة 204 من قانون المالية 2002 الصادر في الجريدة الرسمية رقم79 والمؤرخة في 23-12-2001.

20 -المادة 205 من قانون المالية 2002 الصادر في الجريدة الرسمية رقم79 والمؤرخة في 23-12-2001 .

21- المادة262و263 من قانون الضرائب المباشرة.

المراجع:

- 1- دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، مواد تدريبية، برنامج التنمية الريفية المستدامة، مركز السياسات الزراعية، دمشق، كانون الأول 2003.
- 2- سالمى رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- 3- نواز عبد الرحمن الهبتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2005.
- 4- القانون 99-11 المؤرخ في 23-12-1999 المتعلقة بقانون المالية لسنة 2000.
- 5- قانون المالية 2002 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 79 والمؤرخة في 23-12-2001.
- 6- القانون 03/10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- 7- قانون المالية 2006 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 85 والمؤرخة في 31-05-2005.
- 8- قانون المالية 2016 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 72 والمؤرخة في 30-12-2015.
- 9- قانون الضرائب المباشرة.
- 10- المرسوم تنفيذي رقم 98-339 مؤرخ في 3-11-1998 يضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها.
- 11- مرسوم تنفيذي رقم 09-336 مؤرخ في 20-10-2009 يتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة.
- 12- النشرة الشهرية للمديرية العامة للضرائب رقم 31، "من أجل جباية بيئية محفزة" 2008.

- 13- Eurostat (2012), Taxation trends in the European Union, Data for the EU Member States, Iceland and Norway, Fiscalitéet union douanière, CE. Belgique.
- 14- Min Niu, Liangliang He and Jie Jiang (2008), Study on the shortage and reconstruction of Chinese Ecological Tax system, Journal of Sustainable Development, Vol. 1, No. 2.
- 15- Piotr P. Małeckı (2015), "Ecological Fees and Taxes in Poland and the New Eurostat Interpretation".Argumenta OeconomicaCracoviensia , n° 12/2015,
- 16- Paul Ekins, (1999)," European environmental taxes and charges: recent experience, issues and trends", Ecological Economics.
- 17- RajatVerma (2016),"Ecotaxes : a comparative study of India and China",working paper 353, The Institute for Social and Economic Change. India.
- 18- Spratt Stephen (2013). Environmental Taxation and Development : A Scoping Study. IDS Working Papers (Brighton), September 2013, n° 433.
- 18-Sven Van Kerckhoven, Emilie Bécault and Axel Marx(2015), "Ecological tax reform initiatives in Africa", International Journal of Green Economics.